

قفزة الذهب العالمية بعد تحركات ترامب في هرمز تعكس اضطراب الأسواق وتضارب السياسات النقدية



الأحد 31 مايو 2026 08:40 م

أعلنت الأسواق العالمية صعود أسعار الذهب بأكثر من 76 دولارًا للأوقية في تداولات فورية عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من واشنطن بدء إجراءات رفع الحصار البحري عن مضيق هرمز بما دفع السعر إلى نحو 4572 دولارًا محققًا مكاسب إجمالية تتجاوز 224 دولارًا خلال أقل من 24 ساعة وهو ما أعاد تشكيل اتجاهات المستثمرين بشكل سريع نحو الملاذات الآمنة

تعكس هذه القفزة المفاجئة حالة ارتباك حقيقية داخل الأسواق المالية العالمية حيث لم تؤد تصريحات التهدة الأمريكية إلى استقرار فعلي بل فتحت بابًا جديدًا للمضاربات المرتبطة بالمخاطر السياسية وهو ما يكشف هشاشة التوازن القائم بين القرار السياسي وحركة رأس المال في ظل غياب يقين حقيقي حول مستقبل التوتر بين واشنطن وطهران

الذهب يقفز بفعل قرارات سياسية لا تعكس استقرارًا فعليًا

جاء ارتفاع الذهب بشكل مباشر عقب إعلان ترامب عبر منصة تروث سوشيل بدء رفع القيود عن الملاحة في مضيق هرمز مع السماح للسفن العالقة باستئناف حركتها وهو ما اعتبرته الأسواق إشارة مزدوجة تحمل تهدة شكلية ومخاطر غير محسومة في الوقت ذاته

في المقابل لم تتعامل الأسواق مع القرار باعتباره نهاية للأزمة بل كمرحلة انتقالية مفتوحة على احتمالات متعددة حيث دفع الغموض المحيط بشروط التنفيذ المستثمرين إلى زيادة الطلب على الذهب كأداة تحوط ضد أي تصعيد مفاجئ

كما تضمنت تصريحات ترامب شروطًا تتعلق بإيران من بينها منع تطوير السلاح النووي وفتح الممر الملاحي أمام حركة غير مقيدة وهو ما أضاف عنصر ضغط سياسي جديد قد يعيد التوتر في أي لحظة حال تعثر تنفيذ هذه الشروط

في السياق ذاته يرى متعاملون أن هذه التصريحات لم تقدم ضمانات واضحة بقدر ما خلقت حالة ترقب دفعت رؤوس الأموال إلى التحرك سريعًا نحو الأصول الآمنة بدلًا من المخاطرة في الأسواق المرتبطة بالطاقة أو التجارة

وبالتالي سجل الذهب مكاسب سريعة تعكس تحركًا دفاعيًا من المستثمرين وليس ثقة في استقرار المشهد وهو ما يفسر الارتفاع الحاد خلال فترة زمنية قصيرة مقارنة بجلسات التداول السابقة

المضاربات تقود السوق وسط توقعات بمستويات قياسية جديدة

تزامن صعود الذهب مع نشاط ملحوظ في عمليات المضاربة داخل أسواق المعادن حيث استغل المستثمرون حالة الغموض لفتح مراكز شرائية مكثفة دفعت الأسعار إلى مستويات مرتفعة خلال وقت محدود

في هذا الإطار يتوقع عدد من خبراء الأسواق أن يعيد الذهب اختبار مستوى 4800 دولار للأوقية خلال الأسبوع المقبل إذا استمرت حالة عدم اليقين السياسي دون حلول واضحة أو التزام فعلي بالشروط المعلنة

كما ساهمت الارتفاعات السريعة في جذب مزيد من السيولة إلى السوق وهو ما عزز من زخم الصعود رغم غياب مؤشرات اقتصادية تقليدية تدعم هذه القفزة

على جانب آخر يرى متعاملون أن السوق باتت تعتمد بشكل متزايد على الأخبار السياسية أكثر من المؤشرات الاقتصادية وهو ما يزيد من حدة التقلبات ويجعل الأسعار عرضة لتحركات مفاجئة

كذلك دفعت هذه البيئة المضاربية بعض المستثمرين إلى التعامل بحذر مع احتمالات التصحيح السعري خاصة في حال ظهور مؤشرات على تهدئة حقيقية في المنطقة خلال الأيام المقبلة

ضغوط الاقتصاد الكلي تحد من مكاسب الذهب رغم استمرار الطلب

رغم هذا الصعود القوي لا تزال عوامل الاقتصاد الكلي تفرض ضغوطًا معاكسة على الذهب في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 100 دولار للبرميل منذ تصاعد التوترات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران

في هذا السياق أدى ارتفاع النفط إلى زيادة المخاوف من موجة تضخم عالمية جديدة وهو ما يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على سياسات نقدية متشددة لفترة أطول

عادة تؤثر هذه السياسات سلبيًا على الذهب باعتباره أصلًا لا يدر عائداً مقارنة بالأدوات المالية الأخرى التي تستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة

إلى جانب ذلك ساهم ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي في زيادة الضغوط على المعدن النفيس حيث يؤدي صعود الدولار إلى رفع تكلفة شراء الذهب بالنسبة لحائزي العملات الأخرى

ورغم ذلك حافظ الطلب على الذهب على زخمه مدفوعًا بحالة عدم اليقين الجيوسياسي وهو ما خلق توازنًا هشًا بين عوامل الصعود والضغط داخل السوق

كما بقيت الأسعار الحالية دون مستوياتها القياسية التاريخية التي سجلتها في وقت سابق من العام عندما اقتربت من مستويات أعلى بنحو ألف دولار للأوقية وهو ما يعكس استمرار وجود هامش صعود محتمل

في المقابل امتد تأثير الاضطرابات إلى باقي المعادن النفيسة حيث سجلت الفضة ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى نحو 75.81 دولارًا للأوقية مدعومة بتوقعات تحسن النشاط الصناعي العالمي

وبالتالي تعكس هذه التحركات صورة أوسع لسوق المعادن التي تتحرك حاليًا تحت تأثير مزيج معقد من العوامل السياسية والاقتصادية في وقت واحد

في النهاية تكشف القفزة الحالية في أسعار الذهب عن سوق تتحرك تحت ضغط الأخبار أكثر من الحقائق الاقتصادية وهو ما يضع المستثمرين أمام مرحلة عالية المخاطر تتطلب قراءة دقيقة للتطورات السياسية قبل اتخاذ أي قرارات مالية